الهروب وإعادة التموضع:

تحليل أمني في تكتيكات الرئيسين صالح وهادي

وليد الاثوري*

في سياقات النزاع والاضطراب، تبقى قرارات القادة السياسيين والعسكريين حاسمة في تحديد مسار الأحداث.

بين الهروب وإعادة التموضع، تتباين التكتيكات، وتختلف النتائج.

هنا سوف أقدم قراءة أمنية تحليلية لقرارات إعادة التموضع مقارنة بالهروب، من خلال نماذج واقعية في البيئة اليمنية، تحديدًا من صنعاء.

تأخر القرار: ثغرة في التقدير الزمني

وهذا ما سميته في بحث الهندسة الأمنية القيمة على خط الزمن.

الرئيس علي عبد الله صالح اتّخذ قرار إعادة التموضع في سياق استمرار المواجهة بشكل متأخر جدًا، الأمر الذي جعل الموقف أكثر تعقيدًا.

في ظل تصاعد الاختراقات الأمنية، تم اعتماد خطة خروجه بثلاثة مواكب كوسيلة للتمويه، وهي خطوة مناسبة مبدئيًا، لكنها لم تكن كافية نظرًا لحجم الاختراق الكبير والهجوم الواسع.

الحاجة إلى خطة بديلة:

لم تكن الخطة الرئيسية مدعومة بخيار بديل فعّال.

كان من الضروري، على الأقل، إعداد مركبة مدنية عادية تتبع مسارًا منفصلًا بعد الخروج من صنعاء، لتكون جزءًا من خطة بديلة لمواجهة احتمالات الرصد والملاحقة.

من هنا تبرز أهمية المرونة الأمنية في حالات إعادة التموضع، والتي تتطلب دومًا سيناريوهات احتياطية جاهزة للتنفيذ.

يبقى السؤال اللافت:

لماذا لم يقم قائد حراسة حصن عفاش بتأمين المديرية بالكامل، وكانت تلك القرية ضمن نطاقهم؟

هل كان ذلك بدافع الحماية؟ أم بهدف تشتيت الانتباه؟ أم أن هناك تنسيقًا مسبقًا؟

هذه الأسئلة تفتح المجال لتحليل مدى التعاون أو الانكشاف داخل المنظومة الأمنية في حماية الرئيس الأسبق.

نماذج من التكتيكات القيادية في إعادة التموضع:

الرئيس علي عبد الله صالح اتبع أسلوب المواجهة المباشرة عند محاولته الخروج، متجاوزًا نطاقات السيطرة.

وهو خيار عالي المخاطرة، يتطلب استعدادًا استثنائيًا لمواجهة العواقب.

الرئيس عبدربه منصور هادي تعامل بعقلانية وتوقيت محسوب: استخدم تكتيكًا هادئًا ومدروسًا في المرحلة الأولى .

عندما تم مهاجمة منزله اتخذ قرار الاستقالة

وهنا قام بعمليه فصل المخاطر عليه بشكل نهائي

أنا لم اعد رئيس الجمهورية

في حالة الاعتقال هو مواطن

في حالة الانقلاب أنا أصلا ليس رئيس وهنا شكل حماية شخصية قوية

لو تم اعتقاله قبل الاستقالة. اعتقال للرئيس وبعد أن قدم الاستقالة مواطن يمني من أبين.

ونفس التكتيك عند مغادرته من صنعاء الى عدن في عملية التموضع الاولي.

وفي المرحلة الثانية، اتخذ قراره الاستراتيجي في اللحظة المناسبة في عملية التموضع الثاني إطار التحالف العربي.

شخصيات أخرى لجأت إلى أسلوب التخفي والتنقل بطرق متعددة حفاظًا على سلامتها، حتى إذا ما توفرت فرصة الانضمام إلى قوى المقاومة، التحقت بها.

التمييز الحاسم: الهروب أم إعادة التموضع؟

في التحليل الأمني، لا يمكن استخدام مصطلحي «الهروب» و«إعادة التموضع» بشكل مرادف.

الهروب غالبًا ما يكون ارتجاليًا، ينم عن انهيار في القيادة أو فقدان السيطرة على الموقف او على الذات القيادية.

أما إعادة التموضع، فهي قرار استراتيجي يُتخذ بناءً على قراءة دقيقة للموقف العسكري، وتقدير للفرص والتهديدات.

التمييز بين المصطلحين يتوقف على طبيعة الموقف العسكري، وظروف الزمان والمكان، ومدى القدرة على إعادة تجميع الصفوف والمواصلة، لا الانسحاب.

في الحروب والصراعات، تبقى القرارات الأمنية المرتبطة بالتنقل والتحرك من أخطر ما يواجه القادة.

فبين التمويه والتوقيت، وبين المواجهة والتخفي، يكمن الخط الفاصل بين الانهيار والصمود.

وفهم الفرق بين الهروب وإعادة التموضع لا يُعد فقط تحليلًا للماضي، بل درسًا استراتيجيًا في فن القيادة والبقاء.

* باحث في العلوم الأمنية

الكبتاجون هو السبب

أصيل السقلدي

حين تسمع ما يقول الحوثيون تعجب وتستغرب، وتقول في نفسك: كيف يصدر عن هؤلاء، الذين يُفترض أنهم بشر وأناس، ويُهيأ لنا أنهم أولاد آدم مثلنا؛ بينما أقوالهم وتصرفاتهم وأفعالهم لا تمت للآدمية وبني البشر بأي صلة؟!

وقديمًا قالت العرب: إذا عُرِف السبب بطل العجب. وها أنا قد عرفت السبب وبطل عجبي، لقد عرفت أن هذه التصرفات الحيوانية وغير الإنسانية الصادرة عن الحوثيين، ما هي إلا بفعل تعاطي الكبتاجون (مخدرات إيرانية)، هي سبب فقدانهم عقولهم الآدمية، وهي وراء تصرفاتهم وأفعالهم غير الإنسانية.

كيف تسلب تلك الحبوب المخدرة الصغيرة، التي تُصدرها إيران لأنصارها وأذرعها في المنطقة عقولهم الآدمية، وتحولهم إلى دمًى بيد المرشد دجال إيران الكبير، يحركهم كيف يشاء، ويخوض بهم معاركه العبثية؛ من أجل النظام الإرهابي الإيراني، ومشروعه مشروع الواهمين الخاسرين، وتزج بهم إيران وراء المستحيل؛ لأنها تعدُّهم بضاعة رخيصة اشترتهم برأس مال بخس، ثمنهم حبة (كبتاجون)؛ ولذلك هي لا تكترث لهلاكهم ولو هلكوا جميعا.

فبعد انهزام أذرعها في سوريا ولبنان، لم يبقَ لديها سوى ذيلها في اليمن (الحوثي)، تعاملت وكأنها لا تثق إلا به، توهمه بذلك، وفي الحقيقة هي لا تثق به، بل تثق برقعة الأرض التي يستولي عليها والموقع الجغرافي الذي تراه المكان المناسب لاستثماراتها في المنطقة وبماذا تستثمر إنها تستثمر بالمخدرات صناعة وتجارة، ونقلت له مصنع مخدرات (الكبتاجون)، تصنعها وتصدرها من اليمن ؛ لتضرب بكل حبة عصفورين، أي: هدفين أساسيين، لتمويل وتعزيز حربها الإرهابية في طريق مشروعها العقيم والتدميري.

إن الهدفين اللذين ترى إيران أنها تحققهما بحبة (كبتاجون) واحدة، تعتمد عليهما كثيرًا في حربها، ولولاهما لما وجدت إيران موطئ قدم ولا عبدًا أجيرا لها في الوطن العربي.

هدفها الأول، هو المال والتجارة الفاسدة المفسدة، التي تزعم أنها دولة إسلامية، والإسلام براء من خبثها وخبثائها فتعد بيع المخدرات تجارتها الرابحة، ومصدر تمويلها الأول، فتوفر منها السيولة المالية؛ لتحريك عملياتها العسكرية وأدواتها من فصائل وجماعات محور الشر الفارسي في المنطقة.

اما الهدف الإيراني الثاني، فهو الأخطر ويتمثل في الاستيلاء على العقول البشرية وإفراغها من الأفكار السوية، وحشوها بأفكار عدوانية منحرفة، تحت تأثير هذا المخدر الخطير كما هو حال دميتها عبد الملك الحوثي وجماعته الممسوخين؛ بسبب تلك الحبوب الشيطانية.

وضمن هدفها الثاني المتمثل بالتأثير في العقول، وضعت احتمالاتها بأن هناك من لا تستطيع السيطرة على عقله، كما سيطرت على عبد الملك وجماعته، كون هناك عوامل كانت سبب السيطرة الكلية على عقول الحوثيين وأفكارهم، أهمها: أن لديهم ميولًا نحو الانحراف، وهذا كان عاملًا مساعدًا سهل على إيران النجاح في السيطرة عليهم، ثم يأتي دور الجرعات الزائدة التي يتعاطونها بإفراط، ومن العوامل المساعدة هو حصولهم على تلك المادة المخدرة بغاية السهولة، فتصرفاتهم تكشف أنهم يتعاطونها بإسراف وإفراط كبير، ولم تقصّر إيران معهم، بل كانت سخية في دعمهم، إلى درَجة أنها وفرت لهم مصنعًا لإنتاج (الكبتاجون)، أقاموه في محافظة المحويت.

وأجزم، أن هذا المصنع الوحيد والمادة اليتيمة، التي يمكن للحوثي أن يفاخر أنها من إنتاج مناطق سيطرته، وبأياد محلية، مع أن هناك خبراء ومختصين إيرانيين، لكن لا يحقّ لأحد أن ينازع أو يُقاسم الحوثي في حقوق إنتاج تلك المخدرات الخطرة. كما أنها تحقق بعض النسب الجزئية في السيطرة على عقول بعض المتعاطين في المنطقة وتعتبرها جزئية لعوامل منها عدم استطاعتهم الحصول على الكميات التي يلحفها الحوثي، وعدم إمكانية إيران في الوصول إليهم بسهولة لتغرس أفكارها الشيطانية في عقولهم، كما فعلت مع الحوثيين وأذرعها الأخرى في المنطقة، ومع ذلك فهي تَعدُّ ذلك التأثير الجزئي أيضا مكسبًا لها؛ لتنجح في تحييدهم عن الوقوف ضدها؛ دفاعًا عن بلدانهم؛ إذ تجعلهم منشغلين في دوامة بلوتها، لا يهمهم سوى الحصول على تلك الحبوب السامة للعقول، وبهذا تكون سعيدة في تدبيس كثير من المدمنين بتلك المادة اللعينة، وبهذا تنفذ إيران عملية إستراتيجية على بعد زمني طويل يتضمن عدم مشاركة زبائنها بصدها، والدفاع عن بلدانهم من أي عدوان لها.

إن ما ترونه اليوم من الحوثي من شطحات وشعارات وعمليات إرهاب وقتل وفعل ونقيضه وتهور واندفاع جنوني في سبيل مشروع إيران، وقبوله أن يسلم مناطق سيطرته لإيران؛ لتكون تكئة ومنصة لحرسها الثوري، ويجند نفسه أن يكون ناطقًا متبنيًا أفعالها، وإطلاقها الصواريخ، وتهديدها أمن المنطقة والعالم، وحاملًا وزرها فارشًا ظهره لاستقبال الضربات عنها، وامتصاص غضب المجتمع الدولي عن أفعالها بجلده، كل ذلك ناتج عن تأثير المخدرات، وما زاد سلوكه انحرافا مؤخرا هو مصنع (الكبتاجون) الإيراني، الذي أقامه بمحافظة المحويت.

السويداء.. والمشروع الإسرائيلي

عبد العزيز شوبة

محافظة السويداء التي تقع في جنوب شرق العاصمة دمشق وتشكل غالبية سكانها من الدروز بنسبة 87 ٪ وهي بمثابة المعقل الرئيسي لهذه الطائفة بينما نسبة المسيحية فيها 11 ٪، ونسبة قليلة من المسلمين السنة لا تتجاوز 2 ٪.

طائفة الدروز التي ليست بالأصل مسلمة ولو كانوا يدعون ذلك، فهم على علاقة دائمة مع الكيان الإسرائيلي ومحض تواصل مشترك ودعم من قبل الكيان لهذه الطائفة، الرابط المشترك بينهما في الدين هو تبني الطائفة الدرزية الفلسفة اليهودية والتأثر بها بشكل كبير فهي تؤمن بمفهوم الصهيونية.

وجود المليشيات الدرزية بمحافظة السويداء، تشكل ورقة رابحة للكيان الإسرائيلي، بينما تشكل تهديدا لأمن واستقرار سوريا، ما شهدته السويداء من تصعيد خطير هو عبارة عن تحريك أدوات إسرائيل ضد عشائر البدو والأمن، فوجود دولة سورية قوية هو تهديد لأمن واستقرار اسرائيل وإفشال لمشروعها الذي تعمل من أجله، لذلك اتجهت لدعم هذه الطائفة بجميع أنواع الأسلحة والذخائر لتصفية الأقلية المسلمة في السويداء ليتسنى لها بعد ذلك السيطرة عليها بشكل كامل، وفرض محاولة تقسيم سوريا إلى أقاليم كل أقلية تتبع إقليما، إقليم للعلويين، إقليم للأكراد، إقليم للدروز، وإقليم يتبع اهل السنة، هذه الخطوات ضمن مشروع «ممر داوود».

مشروع « ممر داوود» هو عبارة عن إضعاف الدولة السورية وإعادة تشكيلها بما يخدم مصالحها، كما يهدف لجعل محافظة السويداء تحت حكم الدروز كما ذكرنا دون تدخل الحكومة السورية بمعنى أن تكون مستقلة وخاصة بالأقلية الدرزية وبمراقبة اسرائيلية.

هذا المشروع على حد زعمهم يمتد مساره من الجولان المحتل مروراً بدرعا والسويداء والقنيطرة ومرورا بمنطقة النتف ويمتد إلى مناطق شرق سوريا، ليصل إلى العراق، ويعد ذلك إرساء وبسط السيطرة والنفوذ الإسرائيلي على المنطقة.

وختاماً..

سيكون هذا كله بمثابة حلم بإذن الله عزّ وجل وخيال يصاغ على الوهم الإسرائيلي ولن يكون في أرض الواقع إلا ذر الرماد في أعينهم وإعادتهم إلى وضعهم الذي كانوا عليه في السابق.

فالمشروع سيفشل بإرادة الله وستقوم دولة سوريا الجديدة بقيادة أحمد الشرع بقوة وستنهض لتكون شمعة أمل تضيء لهذه الأمة العربية المكلومة، فسوريا عادت إلى الحضن العربي من جديد.

عدن.. حين تغيب البوصلة عن القيادات

علياء فؤاد

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها مدينة عدن، ومع تصاعد معاناة المواطنين يومًا بعد يوم، يبرز تساؤل ملح، لماذا لا نلمس خطوات واضحة تحدث فرقًا حقيقيًا في حياة الناس؟!، هل تكمن الإشكالية في صميم القيادات نفسها أم فيمن يحيط بها من مستشارين ومقربين؟

من الطبيعي أن يعتمد القائد على محيطه في عملية اتخاذ القرار لكن ما يبدو جليًا أن هناك غيابًا مقلقًا للأصوات الواعية والنزيهة التي يُفترض أن تكون داعمة ومساندة له، فكثيرًا ما نلحظ أن من يتموضعون في محيط السلطة إما يفتقرون للرؤية أو تنقصهم الشجاعة لتقديم النصح الصادق أو أنهم منشغلون بتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الصالح العام.

من هنا ينبثق سؤال مشروع، هل من هم حول القيادات يعكسون نبض الشارع وحجم المعاناة التي يعيشها الناس؟!، أم أن صوت المواطن لم يعد يصل إلى أصحاب القرار؟!، هل عجز المحيطون عن تقديم صورة واقعية لما يجري؟!، أم أن بعض القيادات اختارت طوعًا أن تُغلق على نفسها دوائر الصمت والتجاهل؟

الوضع الراهن في عدن ليس أمرًا عابرًا أو بسيطا، فالناس يعانون ويحتاجون إلى من يسمعهم ويستشعر أوجاعهم.

عدن يا سادة بحاجة إلى قيادات تُحسن الإصغاء للنبض العدني وتُجيد اختيار من يعينها بصدق لا من يلون لها الواقع أو يُبعدها عن حقيقة الشارع.

نحن لا نطلب المعجزات، بل نطالب بوجود نية صادقة وإرادة فعلية للتغيير وأصوات عاقلة ومخلصة تضع مصلحة المواطن في المقام الأول، فالقيادة لا تقاس بالمنصب بل بقدرتها على الإصغاء واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب والاستفادة من كل العقول النيرة التي تسعى للنهوض بالوطن.

وفي النهاية، يبقى الأمل قائمًا ما دامت هناك قلوب صادقة تُحب هذا الوطن وتسعى بإخلاص لإصلاحه.

ليلة رعب في سينما جعار

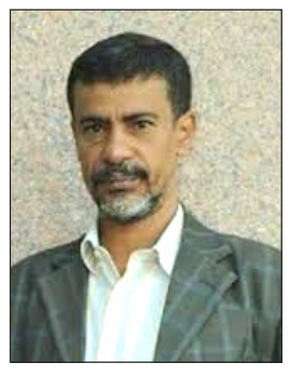

محمد ناصر العولقي

من الحكايات الجعارية الطريفة حدث ذات مرة في سينما جعار أن عرض فيلم رعب غربي اسمه (الثعبان) إذا لم تخني الذاكرة.. وملخصه أن عالما بيطريا في إحدى الجامعات كان يربي ثعابين في المختبر لأغراض علمية ويستخلص سمومها ثم يحقن بها أحد طلابه الذي كان يعيش قصة حب مع زميلة من زميلاته وفي النهاية يتحول الطالب الى ثعبان.

كان الإقبال على مشاهدة الفيلم كبيرا جدا حتى أن صالات السينما لم يكن فيها سعة وتمتلئ بكل سعتها، وكانت السينما فيها عدة صالات؛ صالة أمامية بكراسي خشبية طويلة لأكثر من شخص وصالة خلفية بكراسي خشبية فردية مريحة نوعا ما وصالة فوق وصالة خاصة للنساء، وكان سعر تذاكر الصالات متفاوتا: الأمامية رخيصة شلن وسبع عانة تقريبا والخلف شلنجين وعانتين وفوق شلجنين ونص وصالة النساء بنصف قيمة الصالة الأمامية.

وكانت العادة أنه عند نفاد تذاكر مقاعد الصالة الأمامية أن يتم قطع التذاكر لمن شاء بعد أن يتم تنبيهه أن الكراسي مليانة وأنه سيجلس في الأرض، ومع رغبة الناس في مشاهدة الفيلم كانوا يقبلون ذلك فكان الجالسون على الأرض أكثر من الجالسين فوق الكراسي الى حد أن الصف الأول منهم كان محاذيا للشاشة.

وفي ذروة الفيلم كانت أجساد رواد السينما كلها مقشننة من مشاهد الفيلم وديفيد بطل الفيلم وجهه وجسمه يتغير وجلده تبدأ فيه التحولات، ويبدأ جسده يتحرشف ليصبح مثل جلد الحنش، ووجهه يتضاءل ويصغر، وحاجة تقشعر الجسم، وكل واحد من المشاهدين صار يشعر بحكة في جسده، ويتلفت وينقز من أبسط احتكاك لجسمه بالكرسي أو حتى بالهواء الطاير.

في هذه الأثناء وحالة الرعب والحكوك والقشعريرة، كان أحد المشاهدين يجلس في طرف الجهة الشمالية قرب أحد أبواب السينما غير المستعمل، وفجأة قام من مكانه، وجرى دون أن ينبس بكلمة، متجها الى الباب الرئيسي الواقع في أقصى الجهة الجنوبية، فرآه الذي بجانبه وقام فورا وفعل مثله، وقام الثالث وفعل مثلهم، فانهمر البقية الجالسون في الأرض خلفهم يا رجل شلي حذاش..

وفي لحظات قام كل الذين كانوا جالسين فوق كراسي الصفوف الأولى، وفعلوا نفس الشيء، ودربج.. دربج.. دربج أمام باب خروج الصالة الأمامية وسط ذهول المشاهدين الذين كانوا في الخلف: يا جماعة.. يا جماعة ... يا فلان.. يا علان!!!

والناس تتراجز أمام الباب ولا أحد يجيب بكلمة، وكل همهم هو النجاة بجلدهم والخروج من السينما، وكان كل من خرج منهم من الباب، وبدأ يشعر بالأمان، يرتب هندامة المجعوث من المداحشة والتزاحم، ويقفل زراير قميصه، ثم يسأل الآخرين من حوله: أيش في؟ أيش في؟ ما لكم هربتوا؟

هههههههه ... الكل لا يدري.. والكل يتلفت حوله ويسأل الكل، ولا جواب سوى (مدري.. مدري)، وقد ظل الموقف في هذه الفوضى حوالي عشرين دقيقة ثم بعد أن خرج نصف المشاهدين عاد الذي قام أول واحد من المقهى المجاور للسينما بعد أن شرب كوبا من الماء ليطفئ هلعه، وأخبرهم بأنه شعر بشيء يتسلق فوق رجله وهرب، فرجع الجمهور معه الى الصالة والعرض مستمر، وذهبوا الى حيث كان يجلس، ولصوا الترشليتات، وفتشوا في أرض الصالة وتحت المقاعد، فوجدوا (بحاشي) كبير من بحاشي البحر يتجول في المكان، وانطلقت الصيحات والضحك، وعادوا لمواصلة مشاهدة أحداث الفيلم.

كانت ليلة رعب وهستيريا جماعية لم تشهد سينما جعار لها مثيلا.

سياسة التقشف

أحمد الجعشاني

لا شك أن التقشف المالي حالة ملحة يستوجب اتخاذها من قبل الحكومة من أجل محاولة خفض التأثيرات والمشكلات التي تؤدي الى خلل كبير في المنظومة المالية وايضا الاجتماعية، مثل الحد من ارتفاع معدلات الفقر والجوع والتفكك الاسري داخل المجتمع الذي قد يؤدي الى ارتفاع نسبة معدلات الجريمة .

وعادة وحسب علمي أن الدول التي تفشل اقتصاديا وتعلن انهيارها، حيث لا تستطيع حتى صرف مرتبات موظفيها ولا تستطيع اصلاح المؤسسات الفاشلة، مثل منظومة الكهرباء والمياه والتعليم والصحة وهي أهم الركائز الخدمية (البنية التحتية) لقوام الدولة من الفشل، حيث تلجأ الدول الى سياسة التقشف وهو برنامج إدارة يوضع في سياسة الحكومة، وهو ممارسة الحد من الانفاق المالي للحكومة غير المبرر، وتقليص حجم الانفاق المالي في الموازنة للمؤسسات الحكومية، مع تغيير الهيكل العام للسياسة المالية وهي من الخطوات الضروري اتباعها، وهو ما يطلق عليه مجموعة من التدابير والسياسات المالية الحكومية.

مثلا وقف المعاشات بالعملة الصعبة لكبار الموظفين في الدولة، مع تقليص عدد الوظائف الكبيرة في أجهزة ومؤسسات الدولة التي تستنزف مبالغ طائلة من العملة الصعبة، تقليص عدد السفارات في الدول الأجنبية وتقليص عدد موظفيها الى الحد الأدنى والضرورة القصوى، مع خفض الانفاق المالي في الموازنة للمؤسسات غير المنتجة، إضافة الى تجميد رواتب وأجور القيادات العليا الذين يستلمون بالعملة الصعبة لكل من أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشورى وأعضاء مجلس الرئاسة وأعضاء مجلس الوزراء والاكتفاء بالراتب أو الاجور بالريال اليمني المقرر في موازنة ٢٠١٤م قبل حرب ٢٠١٥م مع وقف التعيينات العليا في الخارجية والسفارات ووقف صرف السيارات للمدراء والمسؤولين في الحكومة ووقف الايجارات للشقق والفلل للمسؤولين في الحكومة تلك أولى خطوات التقشف المالي للحكومة.

الدولة تواجه مشكلة كبيرة في حجم الانفاق الحكومي، على حساب ضعف الايرادات العامة للدولة، بينما تعجز عن إيجاد موارد مالية لصرف المرتبات الشهرية للمرافق الحكومية لديها ولا تستطيع توفير الموارد المالية لإصلاح الطاقة الكهربائية والمنظومة التعليمية المتوقفة والمدارس المغلقة الى يومنا هذا، حالة العجز التي تمر بها الحكومة تتطلب منها الحد من الانفاق المالي والبدء بالبرنامج الاداري لسياسة التقشف المالي .